

مدى شريقي \*

## قراءة في تعثر التحوّل الديموغرافي في سورية

يَتَسَمَّ التحوّل الديموغرافي في الجمهورية العربية السورية بتأخر حدوثه زمانياً (إذ لم تظهر ملامحه الأولى حتى سبعينيات القرن العشرين)، ويتَّسم أيضاً بشدة حدوث هذا التحوّل عند تحقّقه فعلياً (بعد منتصف الثمانينيات)، ثم «تعرّه» سريعاً منذ التسعينيات، بتباطؤ مساره أولاً ثم بتوقّفه أخيراً.

بعد توصيف عام لهذا التحوّل اعتماداً على معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ومعدلات الخصوبة الكلية، تقترح الدراسة تحليلاً للآليات التي وجّهت مساره، وذلك في محورين: المحور الأول سياساتي، يرتبط بطبيعة الفهم الرسمي للمسألة السكانية (خصوصاً خلال العقود الثلاثة الأولى لما بعد الاستقلال)، وبالحيثيات التاريخية التي حكمت هذا الفهم، وارتباط كل ذلك بـ«الهوية» الوطنية السورية، ومحاولة تمكين وجود البلاد وحمايتها وتنميتها عبر السؤال الديموغرافي بالذات. والمحور الثاني تنموي، يعرض لتفاعلات المنظور السكاني الرسمي، وواقع النمو السكاني السريع الذي استمر عقوداً طويلة، مع سيرورة العملية التنموية إيجاباً (كما كان الأمر في السبعينيات)، أو سلباً (مثلما حدث لاحقاً).

إن فهم اللحظة الراهنة لتوقّف - أو تعثر - التحوّل الديموغرافي السوري يرتبط مباشرة بفهم تجاذبات هذين المحورين خلال العقود الستة الماضية، وهي تجاذبات رسمت ماضي الديموغرافيا السورية وحاضرهما، وستكون من دون شك ذات تأثير في مستقبلها.

### مقدّمة

ما بين منتصف القرن العشرين والأعوام الأولى من القرن الحادي والعشرين، بدأ مسار التحوّل الديموغرافي للجمهورية العربية السورية واضحاً إلى حد كبير؛ إذ اتسم في مجمله بالخصائص العامة



عملية التحوّل الديموغرافي في البلدان النامية، وخاصة منها تلك التي تأخر بدء التحوّل فيها إلى ما بعد منتصف ستينيات القرن العشرين: هو إذاً تحوّل متأخر زمنيًا ترافق مع عملية تنموية شاملة تسارعت على المستويات الاقتصادية والاجتماعية كافة، وميزت سبعينيات القرن الماضي خاصة، وساهمت - بدرجات متفاوتة - في تعزيز مسار هذا التحوّل. وهو إلى جانب ذلك تحوّل يتسم على الأخص بحدّة هبوط معدّل الخصوبة الكلية للسكان وسرعته، بدءًا من منتصف ثمانينيات القرن العشرين.

غير أن تجاوز هذه النظرة الأولى العامة، والاتجاه نحو مزيد من التعمّق في تتبّع اتجاه التحوّل الديموغرافي لهذا البلد، يمكّننا من تلمّس كثير من الخصوصية التي تميز أطر التغيّرات الديموغرافية في سورية، مقارنةً بالسياق العام الذي تطرّحه نظرية التحوّل الديموغرافي (في قراءتها الكلاسيكية خاصة) من جهة، وبالتحوّلات الديموغرافية التي عرفها ويعرفها كثير من دول المنطقة العربية من جهة أخرى. هذه الخصوصية تتجسّد أكثر ما تتجسّد في سؤال انخفاض الخصوبة (أو تخفيضها!)، وهو الذي كان ولا يزال يشكّل قضية إشكالية تتجاوزها الحاجة التنموية من جانب، والموقف الأيديولوجي والسياساتي من جانب آخر؛ فبعد عقود من النمو السكاني الحاد والسريع، المعزّز بسياسات سكانية ذات نزعة مولودية واضحة (أعوام الخمسينيات والستينيات خاصة)، بدأ عبء هذا النمو يُلقى بظلاله الاقتصادية والتنموية على المجتمع والدولة السوريين منذ ثمانينيات القرن العشرين، في وقت لم يكن فيه من السهل على السلطة السياسية التخلّي عن سياسات سكانية داعمة للمولودية، لطالما تبنّتها ضمن سياقات «معركة الوجود» و«السلاح الديموغرافي» في وجه التحديات الخارجية عامة، والصهيونية بخاصة، الأمر الذي أدى في مجمله إلى دخول مرحلة من غياب السياسات بدءًا من سبعينيات القرن العشرين، تعايش فيها عناصر السياسة السكانية السابقة (الداعمة للمولودية) مع إجراءات تبتعد - إلى هذا الحد أو ذلك - عنها، واستمرت حتى نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

إلا أن الخصوبة انخفضت في سورية رغم التخبط السياساتي، وكان من سرعة وحدة انخفاضها أن أمكن توقّع استمراريتها على المدى البعيد. ولم يكن من الممكن التنبؤ، قبل بضعة أعوام، بما يحدث اليوم على مستوى المولودية في سورية؛ إذ شهدت الأعوام ٢٠٠٨ - ٢٠١٠ ارتفاعاً في الأعداد المطلقة للمواليد السوريين، وفي معدلات المواليد الخام. ولم تتابع معدلات الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة انخفاضها بالشكل الذي كان متوقّعا لها، وما زالت سورية (بخصوبة تبلغ نحو ٥,٣ من الأطفال للمرأة الواحدة) بعيدة جدًّا عن معدّل الإحلال<sup>(١)</sup> ومتجاوزة خصوبة الكثير من الدول العربية المتقاربة معها تنمويًا.

انطلاقاً ممّا سبق، تقترح هذه الورقة قراءة للحظة الراهنة<sup>(٢)</sup> للتحوّل الديموغرافي في سورية، بناءً على مسار عناصره الرئيسة منذ استقلال البلاد عام ١٩٤٦، وذلك ضمن محورين متقاطعين ومتعارضين في آن معًا: المحور التنموي والمحور السياساتي.

غني عن القول إن مناقشة شاملة لعناصر التحوّل الديموغرافي تتطلب مجالاً بحثياً أكثر اتساعاً من حدود دراستنا هذه. وما نسعى إليه إذاً إنما يتمثل في تقديم توصيف عام للتحوّل الديموغرافي في البلاد، بالاعتماد خاصة على دراسة كلٍّ من معدلات الزيادة الطبيعية للسكان ومعدلات الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة. ثم

١ معدّل الإحلال أو معدّل تعويض الجيل = ١,٢ من الأطفال للمرأة الواحدة.

٢ تتوقف الدراسة عند عام ٢٠١٠ ولا تدخل في خصوصية الواقع السياسي (وبالتالي الاقتصادي والاجتماعي) الراهن، الذي سيفرز وحده من دون شك تغيّرات ديموغرافية مهمّة وجذرية، تشكّل بذاتها موضوعاً - بل موضوعات - بحثية مستقبلية.

تحليل هذا التحول في سياقاته التنموية والسياساتية ومن خلال ربطه ببعض المؤشرات الديموغرافية المتعلقة<sup>(٣)</sup>، في محاولة لرسم صورة أكثر وضوحًا لتجاذبات هذين المحورين، وأثر ذلك كله في ما وصل إليه الواقع الحالي للديموغرافيا السورية. هذا وتجدر الإشارة إلى أن البحث - آخذًا في عين الاعتبار تعدد العناصر المؤثرة في التحولات الديموغرافية - سيركز بشكل رئيس على العنصر الفاعل الأهم في هذه التحولات، أي الخصوبة، التي تمثل «المعلم الوحيد الذي سيؤثر جوهريًا على النمو السكاني على المدى المتوسط (حتى عام ٢٠٢٥)»<sup>(٤)</sup>.

## أولاً: المسار العام للتحول: معدلات الزيادة الطبيعية للسكان (١٩٤٦ - ٢٠١٠)

تقدم نظرية التحول الديموغرافي في قراءتها الكلاسيكية<sup>(٥)</sup> توصيفًا لسيرورة انتقال المجتمعات البشرية من نظام ديموغرافي تقليدي «سابق على التحول» يقوم توازنه على معدلات وفيات وولادات مرتفعة، إلى نظام حديث «لاحق على التحول» يقوم توازنه على معدلات وفيات وولادات منخفضة.

ووفقًا لنموذج التحول الأكثر عمومية، تبدأ الوفيات بالانخفاض مع بقاء المولودية مرتفعة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع متواصل في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان. ثم يتسارع انخفاض معدلات الوفيات ويتبعه تراجع تدريجي في مستوى المولودية يؤديان معًا إلى تناقص تدريجي في معدلات الزيادة الطبيعية للسكان - وهو ما يمثل المرحلة الفعلية لما يُصطلح على تسميته «التحول الديموغرافي» - قبل أن ينتهي الأمر بهذه الأخيرة إلى الاستقرار على مستوى منخفض ناتج من معدلات وولادات ووفيات منخفضة، في مرحلة «ما بعد التحول»<sup>(٦)</sup>.

لقد وضعت أسس النظرية بناءً على دراسة تاريخية وتحليلية لما كان قد حدث بالفعل في الدول الغربية في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين. وانتهى منظرها إلى إمكان اعتماد مسارها أساسًا للتنبؤ بالمستقبل الديموغرافي للدول النامية (التي لم تدخل بعد، أو بدأت للتو دخول مرحلة التحول). والحقيقة أن «تحولاً» ما أخذ يحدث تدريجيًا في ديموغرافيا معظم دول العالم النامي، خاصة بين بدايات القرن العشرين ومنتصفه، لكن سرعان ما اتضح أن من غير الممكن الحديث عن «نموذج» للتحول بل عن «نماذج» متعددة، تحمل كل منها

٣ تعدد وتشعب العناصر المؤثرة في البنية الديموغرافية (الصحة، التعليم، العمل، مكانة المرأة، التمدين... إلخ). ويشكل كل منها موضوعًا مستقلًا بذاته. لذلك سنكتفي ببعض الأمثلة المختارة بشأن بعض هذه العناصر بما يخدم موضوعنا. لمزيد من التفاصيل عن التحول الديموغرافي والبنى الاقتصادية والاجتماعية السورية الحديثة، يمكن الرجوع إلى: محمد جمال باروت (رئيس الفريق والمحرر)، حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول (دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨)، القسم الثاني، «التحول الديموغرافي»، ص ٥٣-١٤٦.

4 Youssef Courbage, «Fin de l'«explosion» démographique en Méditerranée?», *Population*, vol. 50, no. 1 (1995), p. 184.

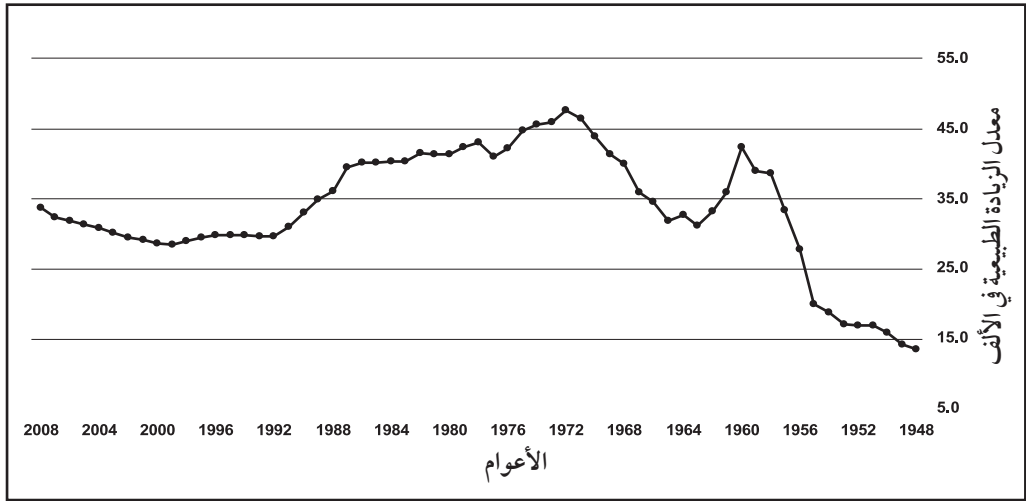
٥ التي أسس لها أولاً الاقتصادي الفرنسي لاندري (A. Landry) عام ١٩٣٤ في كتاب له بعنوان الثورة الديموغرافية، قيل أن يطورها الديموغرافي الأميركي نوتستين (F. Notestien) عام ١٩٤٥، مستخدمًا لأول مرة تعبير «التحول الديموغرافي». للتوسع، انظر، على سبيل المثال: Adolphe Landry, *La Révolution démographique: Etudes et essais sur les problèmes de la population* (Paris: INED, 1982); Frank W. Notestein, «Population: The Long View», in: Theodore W. Schultz, ed., *Food for the World* (Chicago: University of Chicago Press, [1945]), pp. 36-58, and Frank W. Notestein, *The Facts of Life*, *Population*, vol. 1, no. 4 (1946), pp. 615-622.

٦ انظر، على سبيل المثال: Catherine Rollet-Echalier, *Introduction à la démographie*, publ. sous la dir. de François de Singly, 128: sociologie; 99 (Paris: Nathan, 1995), p. 30, et Georges-Photios Tapinos, *Éléments de démographie: Analyse, déterminants socio-économiques, et histoire des populations*, Collection U. Série Sociologie (Paris: A. Colin, 1985), pp. 221.222.

في طياتها خصوصيتها الزمانية والمكانية، وتبدّى أكثر ما تبدّى في تعدد واختلاف منحنيات معدلات الزيادة الطبيعية للسكان بقدر تعدّد المجتمعات واختلافها<sup>(٧)</sup>.

بناءً على ما سبق، سنحاول الوقوف على خصوصية مسار التحوّل الديموغرافي في سورية من خلال تتبع خطوته العامة، عبر دراسة منحنى معدل الزيادة الطبيعية للسكان منذ استقلال البلاد (الشكل رقم (١))<sup>(٨)</sup>.

الشكل رقم (١): معدل الزيادة الطبيعية في الألف، سورية (١٩٤٨-٢٠٠٨)  
(متوسط متحرك / ٥ أعوام)



انطلاقاً من آلية حسابه، يتأثر معدل الزيادة الطبيعية للسكان بكلّ من معدّلي الولادات والوفيات. وفي حالة سورية، يبدو هذا المعدل انعكاساً قوياً للمولودية، ذلك أن معدلات الوفيات الخام لم تعرف تغيرات جذرية عبر الأعوام بسبب فتوة المجتمع السوري؛ إذ يتأثر معدل الوفيات الخام بشدة بالتركيب العمري للسكان، وينخفض بارتفاع نسب صغار السن، وهو ما يفسر بقاء نسبه منخفضة على مرّ الأعوام، متراوحة ما بين ٤ في الألف و٦ في الألف<sup>(٩)</sup>.

٧ المزيد من التفاصيل حول «أنماط التحوّل الديموغرافي»، انظر: Jean-Claude Chesnais, «L'Effet multiplicatif de la transition démographique», *Population*, vol. 34, no. 6 (1979), pp. 1138-1144.

٨ تم حساب جميع المعدلات التي بُني الرسم البياني على أساسها بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية السورية:

معدل المواليد الخام للعام (X) = (عدد الولادات الحية / متوسط عدد السكان للعام نفسه) × ١٠٠٠

معدل الوفيات الخام للعام (X) = (عدد الوفيات / متوسط عدد السكان للعام نفسه) × ١٠٠٠

معدل الزيادة الطبيعية = معدل المواليد الخام - معدل الوفيات الخام.

تجدر الإشارة إلى أن أعداد الولادات والوفيات المعتمدة في حساب المعدلات تشمل الوقائع الحديثة (التي حدثت ضمن العام وسجلت فيه)، مضافاً إليها الوقائع المكتومة (التي حدثت خلال الأعوام السابقة على العام المدرّس ولكنها سُجلت خلاله).

الشكل رقم (١) يعرض لمعدلات الزيادة الطبيعية بعد حساب متوسط متحرك (moyenne mobile) لكل خمسة أعوام بدءاً من عام ١٩٤٨. ذلك أن المنحنى الرئيس (المعروض في الشكل رقم (١-أ) في الملحق) يعاني تذبذبات كبيرة. وبما أن هدفنا هنا هو الحصول على فكرة عامة عن سيرورة التغير عبر الزمن، فإن المتوسط المتحرك يمثل الخيار الأكثر ملاءمة؛ إذ يقلل من أثر التذبذبات السنوية ويتيح قراءة أكثر دقة.

٩ بناءً على حسابنا لهذا المعدل وفقاً لبيانات المجموعات الإحصائية السورية (حيث تدخل قيمه بطبيعة الحال في حساب معدلات الزيادة الطبيعية للسكان كما سبق وذكرنا). إلا أن المجال لا يتسع ولا يستلزم هنا مزيداً من التفصيل أو عرضاً شاملاً لهذه المعدلات.

إن أول ملاحظة يتيحها تتبع منحنى الزيادة الطبيعية للسكان هي ارتفاع قيمه بشدة بين نهاية أربعينيات القرن العشرين وبدايات سبعينياته؛ فبعد أن كانت في حدود الـ ١٥ في الألف عشية الاستقلال، أخذت تزداد بسرعة كبيرة، لتتجاوز الـ ٣٠ في الألف منذ منتصف الستينيات، ثم لتصل إلى حدود تتجاوز الـ ٤٥ في الألف في بدايات السبعينيات (بالتزامن مع معدلات مواليد خام تبلغ نحو الـ ٤٠ في الألف، لا بل تقترب من الـ ٥٠ في الألف لهذه الفترات).

الاستثناء الوحيد في خط السير هذا يظهر في انخفاض معدل الزيادة الطبيعية لبضعة أعوام في بداية الستينيات، قبل أن يعاود ارتفاعه لاحقاً، وحتى عام ١٩٧٢، من دون توقف. يمكن لهذا الانخفاض أن يكون انعكاساً للتذبذبات الكبيرة في قيم الظاهرة، وهي التذبذبات التي تأخذ شكل ارتفاعات شديدة في عام وانخفاضات شديدة في عام تالي (الشكل رقم (١- أ)، في الملحق)، وتنتج من عدم دقة البيانات بوجه عام، ومن ظاهرة الولادات والوفيات المكتومة بوجه خاص؛ فكثير من الوقائع الحيوية لا يتم تسجيلها ضمن المدة الزمنية المحددة لها قانونياً، والأسوأ من ذلك أن الوقائع المتأخرة لا تسجّل وفقاً لتاريخ حدوثها، بل وفقاً لتاريخ التسجيل<sup>(١٠)</sup>. وهي مشكلة قديمة متجددة في السجلات المدنية السورية، تراجعت حدتها عبر الأعوام وتضاءلت آثارها بشكل كبير مع بدايات تسعينيات القرن العشرين (من دون أن تختفي تماماً). ومن هنا، فإننا نرجح أن يكون الانخفاض في بداية الستينيات نتاج تركّز في تسجيل الولادات المكتومة في بضعة أعوام سابقة ولاحقة. على أي حال، إن المنحى العام لمعدل الزيادة الطبيعية لسكان سورية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٧٢ هو من دون شك منحى تزايد شديد ومتسارع. ويمكن القول إذاً إن سورية بقيت حتى نهاية الستينيات في مرحلة زيادة المولودية المستمرة، والاستنتاج التالي بأن التحوّل الديموغرافي في سورية لم يحدث إلا متأخراً جداً، حيث لم تظهر معالمه الأولى إلا مع بداية سبعينيات القرن العشرين.

استمرت معدلات الزيادة الطبيعية مرتفعة جداً طوال السبعينيات وحتى النصف الأول من الثمانينيات (متراوحة بين ٣٥ و ٤٥ في الألف). إلا أن هذا لم يمنع من تسجيل بدايات انخفاض في قيمها، فلم يعد المسار التصاعدي الذي عرفته المراحل السابقة هو السائد، بل ترك مكانه لخط سير متجه نحو الانخفاض. وهكذا، فمع بداية السبعينيات، بدأ دخول سورية المتردد في مرحلة «التحوّل الديموغرافي» القائم خاصة على انخفاض المولودية. لكن التحوّل الحقيقي لم يحدث إلا لاحقاً، وتركّز بشكل رئيس بين منتصف الثمانينيات وبدايات التسعينيات. فتناقص معدل الزيادة الطبيعية للسكان بسرعة غير مسبوق، ليخسر نحو ١٠ في الألف من قيمته خلال خمسة أعوام تقريباً، متراجماً من ٤٠ في الألف إلى ٢٩ في الألف بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٢ (في حين أنه كان قد احتاج نحو خمسة عشر عاماً ليحقق نسبة الانخفاض ذاتها بين بداية السبعينيات ومنتصف الثمانينيات). وعكست معدلات المواليد الخام دخول البلاد في مرحلة التحوّل الديموغرافي بانخفاضها من قيم تتجاوز الـ ٤٥ في الألف في منتصف الثمانينات، إلى حدود الـ ٣٣ في الألف في بداية التسعينيات، قبل أن تهدأ حدة الانخفاض و«ينحرف» مسار التحوّل عمّا كان متوقعاً له.

وهكذا، فإن إسقاطاً رياضياً لخط سير المنحنى بعد منتصف الثمانينيات، أو استشرافاً له وفقاً للقراءة النظرية للتحوّل الديموغرافي ما كان له أن يؤدي بنا إلى المنحنى الذي نراه على الشكل رقم (١)؛ إذ لم يكن من المفترض أو المتوقع أن يتوقف التحوّل بهذه السرعة، وعند قيم مرتفعة جداً لمعدل الزيادة الطبيعية (في حدود الـ ٢٩ في الألف) طوال التسعينيات.

لم يتابع التحوّل الديموغرافي في سورية إذاً مساره المتوقع لما بعد منتصف الثمانينيات، بل «تعثّر» منذ التسعينيات. ولعلنا نستطيع القول إنه توقف تقريباً بعد عام ٢٠٠٠؛ إذ إن معدلات الزيادة الطبيعية للسكان لم تكثف بالاستقرار أو الثبات عند قيمها التي وصلت إليها في التسعينيات، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، لتسجل ارتفاعات في -بطيئة وتدرجية ولكنها حاضرة بالفعل - منذ بدايات القرن الحادي والعشرين. وقد أدت هذه الارتفاعات في معدل الزيادة الطبيعية إلى قيم تتجاوز من جديد الـ ٣٤ في الألف في وقتنا الحاضر. وعكست معدلات المواليد الخام توقف التحوّل الديموغرافي هذا، فسجلت ارتفاعات مهمة خلال الأعوام القليلة الماضية، وصلت بها إلى قيم تقترب من الـ ٤٠ في الألف (٣٦,٧ في الألف عام ٢٠٠٧؛ ٣٨,٢ في الألف عام ٢٠٠٨؛ ٣٥,٨ في الألف عام ٢٠٠٩، وأخيراً ٤٢,٢ في الألف عام ٢٠١٠)، وهي قيم تقارب مولودية بدايات الثمانينيات. لعل من المفيد أخيراً، واستكمالاً لقراءتنا السابقة، إلقاء نظرة عامة على معدلات الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة في سورية، عبر أمثلة تلخص المراحل المذكورة:

### الجدول رقم (١)

معدل الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة (سورية - أعوام عدة في الفترة ١٩٦٠ - ٢٠٠٩)<sup>(١)</sup>

الأعوام	معدل الخصوبة الكلية (طفل / امرأة)
١٩٦٥ - ١٩٦٠	٧, ١٣
١٩٧٠ / ٧٥	٧, ٦٨
١٩٧٧	٧, ٤٩
١٩٧٨	٧, ٥١
١٩٧٩	٧, ٣٠
١٩٨١	٦, ٨٣
١٩٩١	٤, ٢٠
١٩٩٩	٣, ٦٦
٢٠٠١	٣, ٨٥
٢٠٠٤	٣, ٥٨
٢٠٠٩	٣, ٥٠

١١ مصادر بيانات الجدول رقم (١):

- ١٩٦٥-١٩٦٠: المجموعة الإحصائية السورية لعام ١٩٧٤.
- ١٩٧٠-١٩٧٥: المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٧٣-١٩٧٨.
- ١٩٧٧: المجموعات الإحصائية السورية للعامين ١٩٧٩ و ١٩٨٠ وفقاً لنتائج المسح الديموغرافي المستمر: ثلاثة أعوام.
- ١٩٧٨: المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٨٤-١٩٩٨، وفقاً لنتائج مسح الخصوبة السورية ١٩٧٨.
- ١٩٧٩: المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٨١-١٩٨٣، وفقاً لنتائج المسح الديموغرافي المستمر: ثلاثة أعوام.
- ١٩٨١: تقديرات في المجموعات الإحصائية للأعوام ١٩٧٣-١٩٧٨.
- ١٩٩١: المجموعات الإحصائية للأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣.
- ١٩٩٩: المجموعات الإحصائية للأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وفقاً للمسح المتعدد الأغراض.
- ٢٠٠١: المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٢: وفقاً لمسح الجمهورية العربية السورية بشأن صحة الأم والطفل لعام ٢٠٠١.
- ٢٠٠٤: المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥: وفقاً لمسح صحة الأسرة لعام ٢٠٠٤.
- عام ٢٠٠٩: المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠: وفقاً لمسح صحة الأسرة عام ٢٠٠٩.

تؤكد أرقام الجدول السابق تأخر حدوث تحوّل الخصوبة في سورية، إذ يسجل معدل الخصوبة الكلية انخفاضات متواضعة، ويبقى مرتفعاً جداً حتى عام ١٩٨١ (بقيمة تبلغ ٨, ٦ من الأطفال للمرأة الواحدة). في المقابل، يُظهر الجدول شدة تراجع خصوبة المرأة السورية بين الثمانينيات<sup>(١٢)</sup> وبداية التسعينيات، بانخفاض يبلغ نحو ٥, ٢ من الأطفال للمرأة الواحدة (من ٨, ٦ من الأطفال عام ١٩٨١ إلى ٢, ٤ من الأطفال عام ١٩٩١). وأخيراً، يتباطأ انخفاض الخصوبة، فلا تتراجع قيمة معدل الخصوبة الكلية بأكثر من ٥, ٠ من الأطفال للمرأة الواحدة طوال عقد التسعينيات، ليحافظ تقريباً على استقرارٍ في حدود ٥, ٣ من الأطفال للمرأة الواحدة في وقتنا الحاضر.

## ثانياً: أيّ قراءة للتحوّل الديموغرافي؟ «بين المنظور السياساتي والمنظور التنموي»

بناءً على ما سبق من عرض لتغيّرات مستويات الولادات والخصوبة وانعكاساتها في الزيادة الطبيعية للسكان، يمكن تقديم فهم أشمل لاتجاه التحوّل الديموغرافي في سورية، ضمن أطره التنموية والسياساتية، من خلال محاولة الإجابة عن بضعة تساؤلات تتعلق بأسباب تأخر سورية عن الدخول فعلياً في مرحلة التحوّل الديموغرافي (إلى ما بعد سبعينيات القرن العشرين) من جهة، وبعوامل وأسباب حدوث هذا التحوّل بالشدة التي ظهر عليها بعد منتصف الثمانينيات من جهة ثانية، ثم في عوامل وأسباب تباطؤ هذا التحوّل في أعوام التسعينيات، قبل أن يصل إلى حد إظهار علامات خروج كامل عن المسار التقليدي للتحوّل الخصوبي، خاصة بعد عام ٢٠٠٨.

### ١- مرحلة النمو السكاني السريع: منظومة سياساتية داعمة، وتنمية إيجابية

إن فهمًا دقيقاً للبنية الديموغرافية لمجتمع من المجتمعات لا يمكن أن يتم إلا عبر وضعها في أطرها التاريخية بعامة، والسياسية منها بخاصة؛ فكثيراً ما تكون الحالة الديموغرافية استجابة مباشرة لهذه الأطر، أو «رد فعل» على متطلباتها. كما إن «الكوارث التي تثير بشكل مفاجئ الاضطراب في حياة مجتمع ما، تنعكس في السلوكيات الديموغرافية وفي تركيب السكان: فعلى سبيل المثال، يمكن لحرب أن تغير مباشرة مشاريع الخصوبة، وأياً تكن مدة استمراريتها، فإنها تترك على الهرم السكاني آثاراً بطيئة الزوال»<sup>(١٣)</sup>.

لا يخرج تأريخ البنية السكانية السورية لما بعد الاستقلال عن هذا الإطار العام؛ إذ إن تبني آليات نمو سكاني سريع على المستوى الرسمي في سورية ما بعد الاستقلال يرتبط ارتباطاً شديداً بالواقع السياسي لتلك المرحلة من جهة، وبمعطيات سياسية وجيو سياسية سابقة عليها من جهة أخرى.

لقد مرّت سورية ما بعد الحرب العالمية الأولى بالكثير من الأحداث التاريخية التي شكّلت تهديداً لكيانها؛ ففي منطقة ضعيفة الاستقرار السياسي، لم يكن سؤال الحفاظ على «الوجود» ثانوياً، بل إن هذا «الوجود» نفسه لم يتحدد بشكل نهائي إلا بحلول عام ١٩٣٩، مع قرار السلطات الفرنسية ضم لواء إسكندرون - الذي تقطنه غالبية عربية - إلى تركيا، فأدّى بسورية إلى حدودها السياسية الراهنة<sup>(١٤)</sup>. وحين استقلت سورية، بملايينها

١٢ لا تتوافر تقديرات لمعدل الخصوبة الكلية للمرأة السورية في منتصف الثمانينيات، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى فقر سورية بالمسوح والدراسات الديموغرافية خلال الثمانينيات (والنصف الأول منها بخاصة)، مقارنةً بالمرحلّ اللاحقة بها والسابقة لها.

13 *Démographie et sociologie: Hommage à Alain Girard, homme et société*; 11 (Paris: publications de la Sorbonne, 1986), p. 83.

١٤ انظر: *La Syrie d'aujourd'hui*, centre d'études et de recherches sur l'Orient arabe contemporain [de l'Université de Provence]; [rédigé] par A. M. Bianquis [et al.]; édité par André Raymond (Paris: Éditions du Centre national de la recherche scientifique, 1980), p. 67.



الثلاثة، بدت بلدًا قليل السكان<sup>(١٥)</sup> بالنسبة إلى مواردها القائمة والكامنة، ولا سيما مع انطلاق مؤشرات الثورة الزراعية في الجزيرة السورية، والتوسع في مشاريع الري واستصلاح الأراضي القابلة للزراعة، والنمو المتسارع للصناعة التحويلية السورية. وهكذا، سرعان ما تبنت السلطات السورية سياسات سكانية ذات نزعة مولودية صريحة، وتمسكت بها عقودًا طويلة لاحقة. ومن هنا، فإن «دعم النمو السكاني في سورية، والذي تشكل نزعة المولودية وجهه الأهم، له جذور عميقة جدًا إلى الحد الذي جعل من غير الملائم، لسنوات طويلة، اتخاذ أية خطوات لجعل رفضه رسميًا. وهو يرجع، في جزء كبير منه، إلى دفع التحولات الجيوسياسية (والديموغرافية) التي أعادت هيكله الشرق الأدنى بمجمله، وسورية على الأخص، ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٨) والحروب مع إسرائيل (١٩٤٨-١٩٨٢)»<sup>(١٦)</sup>:

يمكن الانطلاق من تعريف السياسات السكانية - على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات الرسمية من أجل التأثير في التطور الديموغرافي، ضمن «إرادة قصدية» هادفة إلى تغيير مساره باتجاه زيادة النمو السكاني أو الحد منه<sup>(١٧)</sup> - لمحاولة فهم السياسات السكانية السورية عقودًا ما بعد الاستقلال الأولى؛ إذ إن تتبع سير هذه السياسات يُظهر بجملة شديدة وجود هذه «الإرادة القصدية» لدفع النمو السكاني نحو أقصى حدوده الممكنة، على الأقل حتى السبعينيات.

في الإطار النظري، تقوم نزعة المولودية (Natalisme) على زيادة السكان من خلال تعزيز الولادات بالذات، في مقابل السياسة السكانية (Populationnisme) التي تفضّل العمل على خفض وفيات الرضع والأطفال، بل الوفيات في جميع الأعمار، وأحيانًا فتح أبواب الهجرة الوافدة، من أجل دعم الزيادة السكانية<sup>(١٨)</sup>. انطلاقًا من هذا التقسيم المفاهيمي، يمكن القول إن السياسات السكانية السورية اتّسمت فعلاً خلال العقود الثلاثة الأولى لما بعد الاستقلال بنزعة مولودية جلية ومباشرة.

لعل أحد أول الأمثلة وأكثرها أهمية في هذا المجال إنها يتجسد في مواد قانون العقوبات السوري أرقام ٥٢٣ إلى ٥٣٢، التي تعود إلى العام ١٩٤٩، وتنص على معاقبة الأشخاص المعنّين باستخدام أو تسهيل استخدام، أو بتوزيع أو بيع وسائل منع الحمل، بالسجن وبغرامة مالية، وتجرّم في الوقت ذاته اللجوء إلى الإجهاض المتعمد<sup>(١٩)</sup>. هذه النصوص القانونية بقيت منذ تاريخ إعلانها وحتى يومنا هذا من دون تعديلات جذرية، علماً

١٥ خاصة إذا ما قورن بدول كمصر ولبنان مثلاً: فمقابل الملايين السورية الثلاثة، بلغ عدد سكان مصر عام ١٩٥٠ نحو ٢١,٥ مليون نسمة، بكثافة سكانية تبلغ ٢١ نسمة في الكم<sup>٢</sup>. أما عدد سكان لبنان، فبالرغم من أنه لم يتجاوز المليون ونصف المليون في العام نفسه، فإن الكثافة السكانية فيه بلغت نحو ١٣٩ نسمة في الكم<sup>٢</sup>، في حين لم تتجاوز الكثافة السكانية في سورية الـ ١٨ نسمة في الكم<sup>٢</sup>، وهو ما عزز الفكرة القائلة بقلّة عدد سكان سورية، وبقدرة البلاد على استيعاب المزيد (البيانات وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، انظر: «Word Population Prospects: The 2010 Revision.» (United Nations Department of Economic and Social Affairs, Population Division). On the Web: <<http://esa.un.org/wpp/unpp/p2k0data.asp>>).

16 Youssef Courbage, «Evolution démographique et attitude politique en Syrie.» *Population*, vol. 49, no. 3 (1994), pp. 725-726.

١٧ انظر على سبيل المثال: Roland Pressat, *Dictionnaire de démographie* (Paris: Presses universitaires de France, 1979), p. 151, et Paul Demeny, «Population Policy: A Concise Summary», (Policy Research Division, Working Papers; 137, Population Council, New York, 2003), p. 3, on the Web: <<http://www.popcouncil.org/pdfs/wp/173.pdf>>.

١٨ انظر: Francis Ronsin, Hervé Le Bras et Élisabeth Zucker-Rouvillois (Dijon: EUD, Éd. universitaires de Dijon, 1997), pp. 85 et 95.

١٩ يجزّم القانون المرأة التي أجهضت نفسها بإرادتها، وكل من ساعدها على ذلك، ويشدد العقوبة على العاملين في المجال الصحي الذين ساعدوا في هذه الممارسة، إلا أنه يعطي عذر الإجهاض المتعمد في حالة حفظ الشرف. لمزيد من تفاصيل النصوص القانونية في هذا المجال، يمكن الرجوع، على سبيل المثال، إلى: ممدوح العطري، قانون العقوبات: معدلاً ومضبوطاً على الأصل حتى عام ٢٠٠٥ (دمشق: مؤسسة النوري للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص ١٨٣-١٨٦.



أن تطبيقها كان محدوداً جداً في الماضي وأضحى معدوماً في الحاضر، ولم يتم تسجيل حالات قامت فيها النيابة العامة برفع قضايا من هذا النوع، على الأقل منذ ستينيات القرن الماضي<sup>(٢٠)</sup>.

كما عرفت مرحلة ما بعد الاستقلال علامة فارقة تتمثل في إصدار المرسوم التشريعي رقم ١٧١ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٢، والقاضي بإحداث وسام الأسرة السورية بدرجته الخمس؛ حيث «يُمنح الوسام من الدرجة الرابعة لكل أمّ تنجب من ثلاثة حتى خمسة أولاد أحياء، والدرجة الثالثة للأم التي تنجب من ستة حتى ثمانية أولاد، والدرجة الثانية لمن تنجب من تسعة حتى أحد عشر ولداً، والدرجة الأولى لمن تنجب من اثني عشر حتى خمسة عشر ولداً، ولقد خصصت الدرجة الممتازة للأم التي تنجب ستة عشر ولداً وما فوق (...). وتم منح نساء الدرجة الرابعة أدنى التحفيزات في استخدام وسائل النقل العامة بتعرفة منخفضة، بينما منحت الدرجات الأخرى وبشكل تصاعدي ميزات إضافية»<sup>(٢١)</sup>.

إلى جانب هذه السياسات المعلنة ذات النزعة المولودية الصريحة، تسجل الأدبيات الاقتصادية والسكانية مواقف تؤكدها وتدعمها؛ ففي عام ١٩٥٦، اعتبر يوسف حلباوي، مدير التحليل الاقتصادي في وزارة التخطيط «أن سياسة ملائمة هي تلك التي تعمل على تعزيز الأسر الكبيرة، على الأخص من خلال محاربة النزعات الجديدة الموروثة عن الغرب والهادفة إلى تحديد إرادي للإنجاب، (...). إن سياسة «تحديد النسل ليس لها من أسباب وجود في هذا البلد، ولن يستطيع مالتوس أن يجد عندنا أتباعاً»<sup>(٢٢)</sup>.

بعد بضعة أعوام، وتحديدًا في عام ١٩٦٣، يعود حلباوي إلى مناقشة المسألة من منظور اقتصادي، فيتوصل إلى أن سورية بلد قليل السكان بالمجمل، ويعزز استنتاجه بملاحظات حول الاستثمار الاقتصادي المتاح في هذا البلد، فيرى أن سورية «تمتلك مدخراً اقتصادياً غنياً، لم يتم استثماره إلا جزئياً، ولم يتم الأمر دائماً بشكل عقلائي. كما أنها تمتلك أيضاً إمكانات كبيرة للتوسع الزراعي، قابلة لأن تُضاعف مرتين، بل ثلاث مرات إنتاجها الغذائي الحالي. إن مثل هذه التوقعات تقود إلى النظر بتفاؤل إلى التوسع الديموغرافي المتوقع. ولكن بالطبع شريطة أن يتم ذلك في سياق وضع سياسة فعالة للتنمية»<sup>(٢٣)</sup>.

ونجد هذه القراءة الاقتصادية ذاتها حاضرة في نهاية ستينيات القرن العشرين، حيث يشير الاقتصادي السوري رزق الله هيلان أن بال «نسبة إلى الموارد الطبيعية، فإن البلد يبقى قليل السكان إلى حد كبير. لقد بُدئ للتو باستثمار الثروات الباطنية والموارد الهيدروليكية الهائلة... أما بالنسبة للأراضي الصالحة للزراعة، فإن سورية من أكثر الدول وفرةً بها»<sup>(٢٤)</sup>.

استمرت هذه النظرة الإيجابية إلى النمو الديموغرافي في علاقته بضرورة التنمية الاقتصادية - والاجتماعية - عقوداً طويلة. والحقيقة أن المسار التنموي السوري طوال أعوام ما بعد الاستقلال كان قد أتاح تمكين هذه النظرة؛ إذ شهدت أعوام الستينيات والسبعينيات تحسناً فاعلاً في العملية التنموية على مختلف الصعد. ولم يكن لسرعة النمو السكاني في ذلك الوقت أن تُستشعر كمشكلة أو كآزمة، لا على المستوى الرسمي، ولا حتى على

٢٠ انظر: عبد المالك الأخرس [وآخرون]، المؤتمر الدولي حول السكان، التنمية وأهمية الرقم الإحصائي، عقد في مدينة حمص ٢٥-٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٣ (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٥)، ص ١٥٢.

٢١ باروت، حالة سكان سورية، ص ٦٥.

22 Courbage, «Evolution démographique», p. 731.

23 Youssef Helbaoui, «La Population et la population active en Syrie», *Population*, vol. 18, no. 4 (1963), p. 708.

24 Courbage, «Evolution démographique», p. 730.

المستوى الشعبي<sup>(٢٥)</sup>؛ فحتى ثمانينيات القرن العشرين، كان نمو الدخل القومي مرتفعاً جداً، ومتجاوزاً النمو السكاني بدرجات، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد بنسبة سنوية تبلغ ٦, ٥ في المئة<sup>(٢٦)</sup>. وقد «أدت عملية التعبئة التنموية التوسعية الشاملة للموارد إلى أن يفوق متوسط معدل النمو الاقتصادي السوري السريع خلال فترة (١٩٧٠-١٩٨٠) ٥, ١٠٪ سنوياً. وهو أعلى معدل نمو اقتصادي سريع بلغه الاقتصاد السوري في تاريخه الحديث، وأعلى من وسطي معدل النمو الاقتصادي الإجمالي في الوطن العربي في السبعينيات الذي تراوح في تلك الفترة حول ٩, ٧٪ سنوياً، وأعلى من معدلات نمو السعودية ودول الخليج العربي التي تراوح متوسطها بين (٨٪) و(٩٪) سنوياً. وكان معدل النمو الاقتصادي السوري في تلك الفترة أعلى معدل نمو اقتصادي سريع في المنطقة العربية كلها<sup>(٢٧)</sup>. ترافق ذلك كله بتحسّن ملحوظ في المؤشرات الاجتماعية، فانخفضت نسبة الأمية من نحو ٥٣ في المئة عام ١٩٧٠ إلى ٣٨ في المئة عام ١٩٨١، وارتفعت في المقابل نسبة من أنهوا التعليم الابتدائي من ١٣ إلى ٢١ في المئة بين هذين التاريخين<sup>(٢٨)</sup>.

وشهد القطاع الصحي بدوره تحقيق خطوات إيجابية، تتجسّد كأفضل ما يكون في انخفاض معدلات وفيات الرضع والأطفال، وفي الارتفاعات المتواترة للعمر المتوقع عند الولادة لدى الجنسين؛ فوفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، بلغ معدل وفيات الرضع (أقل من سنة من العمر) ١٨٠ في الألف للفترة ١٩٥٠-١٩٥٥، متجاوزاً كلاً من المعدل العالمي المسجل في الفترة نفسها (١٣٣ في الألف) ومعدل الدول النامية (١٥١ في الألف). لكنه ما لبث أن انخفض بشدة، ليصل إلى ٥٠ في الألف للفترة ١٩٨٠-١٩٨٥، منخفضاً بذلك عن المعدل العالمي (٧١ في الألف)، ومعدل الدول النامية (٧٩ في الألف)، مع بقائه بطبيعة الحال بعيداً عن المستوى المسجل في الدول المتقدمة لتلك الفترة والبالغ ١٥ في الألف<sup>(٢٩)</sup>. أمّا معدل وفيات الأطفال (أصغر من ٥ سنوات)، فلا تتوافر بيانات كافية بشأنه لفترة ما قبل التسعينيات، إلا أن بعض التقديرات تشير إلى أنه بلغ نحو ٧٣ في الألف عام ١٩٧٦ وانخفض إلى ٤٢ في الألف عام ١٩٨٥<sup>(٣٠)</sup>.

في مقابل ذلك، ارتفع العمر المتوقع عند الولادة من ٤٨ إلى ٦٨ عاماً ما بين ١٩٥٠-١٩٥٥ و ١٩٨٥-١٩٨٥، متجاوزاً هنا أيضاً كلاً من العمر العالمي (٦٢ عاماً)، والعمر في الدول النامية (٦٠ عاماً)، وإن بقي منخفضاً مقارنة بالدول المتقدمة (٧٣ عاماً)<sup>(٣١)</sup>.

إن مؤشرات وفيات الأطفال والرضع تشكّل انعكاساً للعملية التنموية ومعبراً فعلياً عن تحسّن الأوضاع الصحية. وهي إذ تتكامل مع تطور العمر المتوقع عند الولادة تقدم بحد ذاتها قراءة واضحة لهيكل نمو صحي واجتماعي (تحسّن في مجالات انتشار اللقاحات وتقديم الخدمات الصحية والوعي الصحي بعامته... إلخ). ولعل مجمل النظرة التنموية هذه تفسر إلى حد كبير استمرار القبول الرسمي بالازدياد السكاني المتسارع حتى مراحل متأخرة من تاريخ سورية الحديث، واستمرار النظر إلى النمو السكاني كمصدر قوة سياسية؛ فعلى

٢٥ كان عدد سكان سورية عشية الاستقلال ٣ ملايين نسمة، وارتفع إلى ٦ ملايين في عام ١٩٧٠ ثم إلى ٩ ملايين في عام ١٩٨١. وقد بلغ وسطي معدل النمو السكاني لهذه الفترة نحو ٣,٣ في المئة. انظر: باروت، حالة سكان سورية، ص ٣٠-٣٣.  
٢٦ انظر: عصام خوري ومصطفى العبد الله الكفري، قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٣)، ص ٢٢٠.

٢٧ محمد جمال باروت [وآخرون]، التقرير الوطني الاستراتيجي الأساسي الأول لمشروع سورية ٢٠٢٥: محور الاقتصاد والإنتاجية (دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٧)، ص ٩٣.

٢٨ انظر: المسح الديموغرافي المتكامل لعام ١٩٩٣: الدراسات التحليلية (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٥)، ص ١٠٤.  
29 «Word Population Prospects: The 2010 Revision».

٣٠ المسح الديموغرافي المتكامل لعام ١٩٩٣، ص ٢٥٤.

31 «Word Population Prospects: The 2010 Revision».

سبيل المثال، يعيد الباحث الديموغرافي مصطفى العلواني في بداية الثمانينيات التشديد على أن ارتفاع معدلات الخصوبة والنمو السكاني في سورية لا يشكّل عائقاً أمام النمو الاقتصادي والاجتماعي، وأن واجباتنا الدفاعية والتزاماتنا نحو الأمة العربية تفرض علينا، فوق هذا وذاك، امتلاك عدد بشري قادر على تأمين هذا الدفاع<sup>(٣٢)</sup>.

غير أن الاعتبارات السابقة جميعها لم تمنع دخول سورية في لحظة مفصلية من انخفاض حاد في المولودية بدءاً من منتصف الثمانينيات (بتناقص معدلات المواليد الخام من نحو ٤٥ في الألف في منتصف الثمانينيات إلى ٣٤ في الألف عام ١٩٩٠ مثلاً<sup>(٣٣)</sup>). والحقيقة أن حدة الانخفاض في الثمانينيات لم تأت مفاجأة أو دفعة واحدة، بل سبقتها بدايات تحوّل في مستوى الخصوبة يمكن تلمّسه منذ النصف الأول من السبعينيات، وكان قد انعكس فعلاً في بدء تناقص معدلات الزيادة الطبيعية للسكان، بالتزامن مع تراجع معدلات الخصوبة الكلية (من نحو ٨ أطفال للمرأة الواحدة في بداية السبعينيات إلى ٦,٨ من الأطفال عام ١٩٨١ مثلاً، كما سبق وذكرنا). فعلى الرغم من النمو الاقتصادي وفعالية خطط التنمية، أخذ حفظ التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي يصبح أكثر فأكثر صعوبة، وكان أول من استشعر نتائج عدم التوازن هذا «عائلات الطبقة المتوسطة، وخاصة الزراعية منها، والتي بدأت تلحظ بوضوح انخفاض المنفعة، وارتفاع التكاليف كلما ازداد حجم الأسرة»<sup>(٣٤)</sup>.

إن إلقاء نظرة على معدلات الإعالة<sup>(٣٥)</sup> لتلك المراحل يلخص هذه المسألة؛ إذ يُظهر الجدول رقم (٢) ارتفاع هذه المعدلات في سورية في عقدي الستينيات والسبعينيات، إذا ما قورنت بمستوياتها في العالم، أو في الدول المتقدمة، بل حتى في الدول النامية. ومما لا شك فيه أن مثل هذه المعدلات، المرتبطة مباشرة بسرعة النمو السكاني، لن تكون من دون آثار مباشرة - في المدين المتوسط والبعيد - في كل من مستوى مستويات معيشة السكان من جهة، ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي وأفاقه من جهة أخرى.

### الجدول رقم (٢)

معدلات الإعالة الكلية للسكان (في المئة): عرض مقارنة لمراحل مختارة<sup>(٣٦)</sup>

سورية (مصادر رسمية)	سورية (تقديرات الأمم المتحدة)	الدول النامية	الدول المتقدمة	العالم	العالم
١٠٤	٩٩	٨١	٥٨	٧٣	١٩٦٠
١١٦	١٠٧	٨٣	٥٦	٧٥	١٩٧٠
١٠٧	١٠٩	٧٧	٥٢	٧٠	١٩٨١ / ١٩٨٠
٩٣	٨٩	٦٥	٤٩	٦٢	١٩٩٥ / ١٩٩٤
٧٩	٧٥	٥٧	٤٨	٥٥	٢٠٠٥ / ٢٠٠٤
٧٠	٦٩	٥٣	٤٨	٥٢	٢٠١٠

٣٢ انظر: الأخرس [وآخرون]، ص ١٣٧-١٣٨.

٣٣ وفقاً لحساباتنا بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية السورية.

34 Courbage, «Evolution démographique», p. 731.

٣٥ نتحدث هنا عن معدلات الإعالة الكلية للسكان = ((الصغار > ١٥ سنة + كبار السن < ٦٥ سنة) / (البالغين ١٥-٦٥ سنة)) × ١٠٠

٣٦ مصادر بيانات الجدول رقم (٢): جميع بيانات الجدول مأخوذة من تقديرات الأمم المتحدة (الفرض المتوسط)، انظر: Word «Population Prospects: The 2010 Revision».

ما عدا العمود الأخير (مصادر رسمية) التي تم حساب قيمه بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية السورية.

بقي رد الفعل السياسي على هذا الواقع الجديد بطيئاً، وإن تكن لغة الحديث عن النمو السكاني قد أخذت في التغيّر قليلاً؛ إذ تزايد الحديث عن ضرورة الربط بين المتغيرات السكانية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأقرّت الخطة الخمسية الخامسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (للفترة ١٩٨١-١٩٨٥) بضرورة أخذ العامل السكاني في عين الاعتبار عند تقدير حاجات السكان الخدمية، كما توقفت عند أثر العامل السكاني في التنمية، وأكدت حجم التحديات في مواجهة حاجات السكان المتزايدة، وتأمين فرص العمل اللازمة للأعداد المتزايدة من الداخلين إلى سوق العمل سنوياً<sup>(٣٧)</sup>.

بحلول السبعينيات، أخذت نزعة المولودية إذاً بالترجع تدريجياً، من دون أن يحل محلها شكل فعلي لسياسة سكانية مغايرة. فمواد القانون التي تمنع استخدام وسائل منع الحمل بقيت في النص وإن من دون تطبيق - بالتزامن مع ارتفاع معدلات استخدام وسائل منع الحمل لدى المرأة السورية من ٨, ١٩ في المئة<sup>(٣٨)</sup> عام ١٩٧٨ إلى ٦, ٣٩ في المئة<sup>(٣٩)</sup> عام ١٩٩٠، وبالتزامن مع توسّع دور المنظمات الأهلية والهيئات الحكومية في نشر المعرفة والوسائل اللازمة لمنع الحمل. وتطلب الأمر الانتظار حتى عام ١٩٨٧ ليتم التخلّي أخيراً عن إجراءات مكافأة الأسر الكبيرة العدد عن طريق ميدالية الأسرة<sup>(٤٠)</sup>، وهو ما يعكس بجلاء شديد مقاومة البنية السياسية التي تجذرت في الهوية الوطنية ذاتها ودامت ما يزيد على ثلاثة عقود، بسبب تغيّرات الشرط التنموي وما يفرضه من اتجاهات تحوّل ديموغرافي.

## ٢- ما بعد منتصف الثمانينيات: تخبط السياسات وتعثر التنمية

لعل أهم ما يسمّ النصف الثاني من ثمانينيات القرن العشرين هو حالة التخبط السياسي التي تعكس بدء مرحلة انتقالية في المنظور السكاني الرسمي للدولة السورية، وتزامنت مع - ولم تسبق - انخفاض الخصوبة على المستوى الشعبي؛ فكما تبين في تحليلنا السابق، إن خصوبة سكان سورية لم تنتظر لا تغير القوانين ولا بلورة سياسة سكانية لضبطها. لقد جاء انخفاضها بالدرجة الأولى انعكاساً لصعوبات اقتصادية متزايدة، أفسحت المجال لتغيرات في المنظومة الاجتماعية وفي طبيعة السلوكيات الخصوبية المتبناة.

إن العلامة الفارقة لما بعد منتصف الثمانينيات تتمثل إذاً في «الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية الخانقة التي مرّ بها الاقتصاد السوري في فترة الثمانينات، وتعقدت في شكل أزمة اقتصادية - اجتماعية بنيوية شاملة في النصف الثاني منه بشكل خاص، واستمرت آثارها الضاغطة حتى منتصف التسعينيات على الأقل، حيث تراجع معدل النمو الاقتصادي في الثمانينات بوتيرة خطيرة، وعكسية مئة بالمائة تقريباً، لوتيرة النمو الاقتصادي في السبعينات، ممّا أدى إلى بروز المشاكل السكانية - الاجتماعية لـ 'قنبلة المواليد' في السبعينات دفعة واحدة»<sup>(٤١)</sup>.

لقد أدت الأزمة الاقتصادية إلى تراجع في متوسط دخل الفرد خلال بدايات الثمانينات، من ٥٧٣٥ ليرة سورية عام ١٩٨٠ إلى ٥٥١٥ ليرة عام ١٩٨٥، أي بنسبة ٤ في المئة خلال خمسة أعوام فقط. وفرض العامل الديموغرافي نفسه في مجال الاستهلاك، إذ إن تلبية الحاجات الاستهلاكية لهذه الأعداد المتزايدة من السكان لم

٣٧ انظر: تقرير التقييم السكاني القطري في الجمهورية العربية السورية (دمشق: [د. ن.], ٢٠٠١)، ص ١٠-١١.

38 World Fertility Report, 2003 (New York: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2004), p. 334, on the web: <http://www.un.org/esa/population/publications/worldfertility/World\_Fertility\_Report.htm>.

٣٩ باروت، حالة سكان سورية، ص ٢٢٦.

٤٠ انظر: Youssef Courbage, «Fertility Transition in Syria: From Implicit Population Policy to Explicit Economic Crisis.» *International Family Planning Perspectives*, vol. 20, no. 4 (December 1994), p. 142.

٤١ باروت، حالة سكان سورية، ص ٧٥.

يكن له أن يتم إلا على حساب الادخار الذي أخذ في التراجع، وعلى حساب تباطؤ مسار التنمية ذاته<sup>٤٢</sup>. لم يعد انعدام التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي خافيًا على أحد إذًا، فمؤ الناتج المحلي الإجمالي السنوي (PIB) في الثمانينيات لم يتجاوز ٥, ٢ في المئة في مقابل نمو سكاني اقترب من ٥, ٣ في المئة<sup>٤٣</sup>. «وانخفض معدل النمو الاقتصادي إلى ٤, ٠٪ خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ مسجلًا بذلك أدنى معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥»<sup>(٤٤)</sup>.

هذه التغيرات الاقتصادية - التنموية لم تحل دون استمرار الموقف الرسمي في إعلان «رضاه» عن النمو السكاني في البلاد وعن مستويات الخصوبة المسجلة فيها، وبالتالي عن عدم نية السلطات القيام بأي تدخّل على المستوى السياسي لإحداث أي تغيير في هذا المجال. بل إن موقف عدم التدخّل هذا استمر هو المعلن - على المستوى الدولي - على الأقل حتى عام ٢٠٠٧، على الرغم من بدء الإقرار، في هذا العام بالذات، بارتفاع مستويات الخصوبة والنمو السكاني، وبالتالي عدم «الرضا» عنها<sup>(٤٥)</sup>.

إن استمرار إعلان سياسة عدم التدخّل هذه لم يمنع في واقع الأمر الجهات الرسمية السورية من اتخاذ كثير من الخطوات الموجهة، بشكل مباشر لا ريب فيه، نحو مزيد من خفض الخصوبة وضبط معدلات النمو السكاني<sup>(٤٦)</sup>، من دون أن يقود ذلك بحال من الأحوال إلى أن يُعلن صراحة التخلّي عن البنية السياساتية التقليدية، القائمة على نظرية الكثرة العددية من أجل النمو والتنمية، والكثرة العددية من أجل البقاء والدفاع.

إن الفاعل الحقيقي وراء اتخاذ خطوات ضبط الخصوبة - وإن يكن من دون إعلان الأمر كسياسة سكانية - هو في واقع الأمر بدء التعثر في التحوّل الديموغرافي، الذي «فرض» على السلطات الرسمية السورية البدء بالانسحاب، تدريجيًا وبلا ضجيج إعلامي وإعلان دولي، من سيطرة النزعة المولودية على قراءة المسألة الديموغرافية في البلاد. ذلك أن انخفاض المولودية في الثمانينيات ما لبث أن تباطأ تدريجيًا، مُفسحًا المجال أمام استقرار في الظاهرة استمر حتى بدايات القرن الحادي والعشرين، لكننا استعادت المنظومة الاجتماعية السورية كلمتها الأولى في هذا المجال بعدما هدأت حدة آثار الأزمة الاقتصادية؛ إذ لم تستمر الخصوبة في التناقص - بالشكل الذي قد يتوقعه منها نموذج التحوّل الديموغرافي التقليدي - فمن جهة، «ما بين عامي ١٩٩١ و٢٠٠٤، تناقص عدد الأطفال من ٢, ٤ إلى ٥٨, ٣ فقط، أي بنسبة ٢, ١٪ سنويًا، مقابل ٨, ٥٪ بين ١٩٨١ و١٩٩١»<sup>(٤٧)</sup>. ومن جهة أخرى، بقي معدل النمو السكاني مرتفعًا جدًا بالرغم من تراجع قيمته تدريجيًا؛ إذ سجل منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحاضر معدلات تتجاوز المعدلات المسجلة - للفترة الزمنية عينها - على مستوى العالم، والدول المتقدمة والدول النامية على السواء. كما أن مقارنة بين قيمه في سورية بما يقابلها في دولتين عربيتين هما مصر والمغرب (على سبيل المثال لا الحصر)، تؤدي إلى الخلاصة ذاتها (الجدول رقم (٣)).

٤٢ انظر: خوري والكفري، ص ٢٢٠-٢٢١.

٤٣ انظر: «Recommandation du Directeur exécutif: Assistance au gouvernement de la République Arabe Syrienne»، (appui à un programme global en matière de population, deuxième session ordinaire, Conseil d'administration du programme des Nations Unies pour le développement et du Fond des Nations Unies pour la population, New York, 1996), p. 4.

٤٤ باروت [وآخرون]، ص ٨٥.

٤٥ انظر: World population policies 2007: Government views and policies - Syrian Arab Republic (New York: United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, 2008), on the Web: <http://www.un.org/esa/population/publications/wpp2007/Publication\_index.htm>

٤٦ سنناقش بعض هذه الإجراءات بمزيد من التفصيل لاحقًا في هذه الورقة.

47 Baudouin Dupret [et al.], *La Syrie au présent: Reflets d'une société*, la bibliothèque arabe (Paris: ACTES SUD, 2007), p. 185.

الجدول رقم (٣)  
معدلات النمو السكاني (في المئة): عرض مقارنة لمراحل مختارة<sup>(٤٨)</sup>

الفترة	العالم	الدول المتقدمة	الدول النامية	سورية (الأمم المتحدة)	سورية (مصادر رسمية)	مصر	المغرب
وسطى ١٩٥٠-١٩٩٥	١,٨١	٠,٨١	٢,١٦	٣,١٦	٣,٢	٢,٣٦	٢,٤٥
١٩٩٥-٢٠٠٠	١,٣٤	٠,٣٣	١,٥٩	٢,٤١	٢,٧	١,٧٢	١,٣٤
٢٠٠٠-٢٠٠٥	١,٢٢	٠,٣٧	١,٤٢	٢,٩	٢,٤٥	١,٨٥	١,٠٨
٢٠١٠-٢٠٠٥	١,١٦	٠,٤١	١,٣٣	١,٩٨	٢,٣٧ (٢٠٠٦-٢٠٠٧)	١,٧٨	١,٠

إن حدود بحثنا لا تُفسح المجال للتوسع في مقارنة النمو السكاني السوري بالنمو في غيره من دول المنطقة العربية. لذلك، سنكتفي بالاستعانة بمثال قدّمه الباحث الديموغرافي يوسف كرباج في دراسة حديثة بشأن سكان سورية، شارحاً وموضحاً ما يُظهره إلى حد كبير بعض بيانات الجدول السابق؛ فبعد أن يلاحظ كرباج ابتعاد سورية عن مسار التحوّل الديموغرافي، يقدّم المقارنة التالية: «يمكننا على سبيل المثال مقارنة معدل الولادات فيها [أي سورية] بمقابله في بلد عربي آخر: المغرب، بين عامي ١٩٧٥ و ٢٠٠٥ (بالمثل، كان من الممكن استخدام كلٍّ من الجزائر، تونس، لبنان أو تركيا كأمثلة مضادة). على الرغم من أن المغرب كان قد راكمت، وما زال يحتفظ حتى الآن، بالعديد من عقبات التحوّل الديموغرافي الحادة، إلا أنه نجح في إقلاعه الديموغرافي، محافظاً على سرعة مساره ومحققاً بنجاح هبوطاً هادئاً، على العكس من سورية. إن معدل وفيات الرضع، الذي يتجاوز الـ ٤٨ بالألف، هو من بين عقبات المغرب الأكثر بروزاً، وقيمته تبلغ ما يقارب ثلاثة أضعاف المعدل السوري (١٨ بالألف). ومع ذلك، وبالرغم من أن النساء السوريات يمتلكن إمكانيات وضمانات لبقاء أطفالهن تتجاوز بكثير حالة المغربيات، إلاّ أنهن ينجبن في المتوسط طفلاً أكثر من المغربيات: ٣,٥٨ مقابل ٢,٤٧ (أي بنسبة زيادة تبلغ ٥٠٪). حتى عام ١٩٧٥، وبمعدلات مواليد خام مرتفعة تتراوح إجمالاً ما بين ٤٥ و ٥٠٪، لم يكن البلدان يختلفان كثيراً. لكن المغرب بدأ يشهد منذ عام ١٩٧٥ انخفاض المولودية الذي تأكد وتسارع منذ ذلك التاريخ. أمّا سورية، فلم تشهد مثل هذا الانخفاض إلاّ لاحقاً، عام ١٩٨٧<sup>(٤٩)</sup>، بالرغم من أفضليتها الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية<sup>(٥٠)</sup>.

يُظهر العرض السابق بمجمله الملامح الأساسية لتعثّر التحوّل الديموغرافي في سورية، وهي الملامح التي لا تختزل في حقيقتها إلى مجرد الارتفاعات الراهنة في معدلات المواليد الخام (الظاهرة على الشكل رقم (١))،

٤٨ مصادر الجدول رقم (٣): جميع بيانات الجدول مأخوذة من تقديرات الأمم المتحدة (الفرض الوسيط) انظر: «Word Population Prospects: The 2010 Revision».

ما عدا تلك الموجودة في العمود السادس (مصادر رسمية) مأخوذة من: حالة سكان سورية، ص ٨٣. هذا وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١١ تقدّر معدل النمو السكاني بـ ٢,٤٥ في المئة للفترة الزمنية الممتدة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠. ٤٩ ما من تعارض بين هذا الاستنتاج وما ذكرناه سابقاً عن بدايات تحوّل مسار الخصوبة في سورية منذ السبعينيات؛ فالحديث في نص كرباج لا يتعلق بالعلامات الأولى لانخفاض الخصوبة (التي تعود بالفعل إلى أعوام السبعينيات)، وإنما بالانخفاض الأهم الذي يشكّل انعطافاً في مسارها، والذي لم يحدث في الواقع إلا بعد منتصف الثمانينيات.



وإنما تُقرأ في مراحل سابقة على ذلك، وتتجسد في تباطؤ مسار التحوّل عامة - وتحوّل الخصوبة خاصة - منذ تسعينيات القرن الماضي.

حدث ذلك كلّه إذاً، وما زال، في ظل غياب سياسة سكانية رسمية في البلاد؛ إذ منذ بُدئ التخلّي رسمياً عن بعض متركزات السياسة ذات النزعة المولودية، لم يتم التصريح بديل منها، بل إن التصريح بالتخلّي عنها ما زال مرتبكاً حتى يومنا هذا، لكننا في مثل هذا التصريح نخل عن جزء من الهوية الوطنية بحد ذاتها، أو كأنها هو تصريح بالترجع عن دور رسمته «سورية» لنفسها في إطار كيانها القومي العربي، وفي سياقات الصراع مع العدو الصهيوني. كانت نزعة المولودية قد تجذرت إلى الحد الذي جعلها جزءاً من المنظومة القيمية العليا للمجتمع والدولة السوريين على السواء. وكما هي الحال بالنسبة إلى أي منظومة قيمية أخرى، فإن مقاومة التغيير هي علامتها الفارقة.

«مقاومة التغيير» هذه هي التي تُبقي على تحريم استخدام وسائل منع الحمل في نص قانون العقوبات السوري<sup>(٥١)</sup>، وهي - من بين عوامل أخرى - تفسر تأخر بلورة «مشروع وضع سياسة سكانية سورية جديدة» لما يقرب من عقدين من الزمن، منذ بدء العمل على تأسيسه بداية التسعينيات، وحتى التوصل إلى صيغته النهائية عام ٢٠١١.

### ٣- ما بعد التعثر: «سياسة تنموية» أم «سياسة سكانية»؟

يرجع أول استخدام لمفهوم «السياسة السكانية» في سورية - بعيداً عن نزعة المولودية - إلى بدايات تسعينيات القرن الماضي، وتحديدًا في أثناء انعقاد مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤، حين أشار رئيس الوفد السوري (وزير الدولة لشؤون التخطيط في ذلك الوقت) إلى أن «سورية أعطت الاعتبار الاجتماعية أهمية كبيرة إلى جانب الاعتبار الاقتصادية في خطط التنمية، إضافة إلى زيادة الاهتمام بالمسألة السكانية، وأنها قد بدأت منذ عام ١٩٨٧ باتخاذ العديد من الإجراءات لبلورة سياسة سكانية تتلاءم والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية في سورية، وأنه تم الأخذ بعدد من العوامل المساعدة لذلك، والمتصلة بنشر الوعي السكاني ونشر خدمات رعاية الطفولة والأمومة وتنظيم الأسرة وتشجيع دخول المرأة إلى سوق العمل وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ورفع نسبة المتعلمين بين الذكور والإناث على السواء (...). كما أشار إلى اهتمام الحكومة بالمسألة السكانية وسعيها لبلورة سياسة سكانية (...). وإلى دور التنمية والتقدم المنظم في تنظيم الأسرة وترشيد سلوك الشعوب في مجال النمو السكاني، مع المحافظة على كيان الأسرة وعلى القيم الروحية والأخلاقية والثقافية لكل بلد»<sup>(٥٢)</sup>.

ما من مواجهة مباشرة مع المنظومة القيمية إذاً، بل محاولة بناء وتعزيز سلوكات جديدة، لعلها تؤدي بذاتها إلى إحداث تغيير تدريجي فيها، وتقود بالتالي إلى التخفيف من حدة الأعباء الاقتصادية والصعوبات التنموية الناتجة من تضخم سكاني كبير، وخصوبة تقاوم التحوّل.

كانت النظرة الرسمية - وطوال عقد تالٍ - ترى إذاً في قيام عملية تنموية شاملة أساساً لحل المشكلة السكانية، التي ستؤدي بدورها إلى تذليل العقبات التنموية. وبعبارة أخرى، من المفترض تجاوز العقبات التنموية من خلال تنمية من نوع جديد: تنمية تأخذ في عين الاعتبار المشكلة السكانية، من دون القول صراحة ومباشرة إن المشكلة السكانية هي بالذات مشكلة زيادة سكان، ومن دون طرح برامج زمنية موجّهة نحو خفض الخصوبة.

٥١ من دون أن يمنع ذلك من استمرار ارتفاع نسبة النساء السوريات اللواتي يستخدمن إحدى هذه الوسائل، لتصل إلى ٤٧ في المئة من النساء المتزوجات عام ٢٠٠٤، ثم إلى ٥٨ في المئة منهن عام ٢٠٠٦ (بالنسبة إلى مجمل الوسائل الحديثة والتقليدية معاً). لا بل أكثر من ذلك، إن ٧٥ في المئة من المستخدمات عام ٢٠٠٤ وما يقرب من ٨٥ في المئة منهن عام ٢٠٠٦ استخدمن وسائل منع حمل حديثة - مقابل ٢٥ في المئة في ١٥ في المئة فقط للوسائل التقليدية في هذين التاريخين، انظر: حالة سكان سورية، ص ٢٢٦. وهي أرقام تُظهر بلا لبس حالة الفصام الكامل بين النص القانوني من جهة، والواقع السلوكي الفردي والجماعي، الرسمي والشعبي من جهة أخرى.

٥٢ تقرير التقييم السكاني القطري، ص ٧.

وإذا توقفنا على عجلة عند بعض متركزات هذه العملية التنموية المُتَظَنر منها، على المستوى الرسمي، حل المشكلة السكانية، لوجدنا أن تقدماً كان قد تحقق بالفعل في بعض من أبعادها دون أخرى.

يشكّل مثال التعليم أحد أمثلة التقدم الإيجابي؛ إذ ارتفعت تدريجياً نسب التعليم لدى الكبار، ذكوراً وإناثاً، حيث لم تكن تشمّل في عام ١٩٧٩ سوى ٧٧ في المئة من الذكور السوريين و٤٦ في المئة من الإناث السوريات<sup>(٥٣)</sup>، ثم وصلت في عام ١٩٩٣ إلى ٨٦ في المئة لدى الذكور و٦٣ في المئة لدى الإناث<sup>(٥٤)</sup>، واستمرت في الارتفاع لتبلغ نحو ٨٨ في المئة للذكور و٧٤ في المئة للإناث، وفقاً للتعداد العام للسكان عام ٢٠٠٤<sup>(٥٥)</sup>. وقُدّرت أخيراً في عام ٢٠٠٩ بـ ٩١ في المئة للذكور و٨٠ في المئة للإناث<sup>(٥٦)</sup>، وإن بقي التفاوت بين الجنسين هو القاعدة، بنسب أمية للإناث تبلغ نحو ضعفها لدى الذكور في أحدث التقديرات.

لا تبدو الصورة بهذه الدرجة من الإيجابية عندما يتعلق الأمر بمشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، وهي مشاركة يُنتظر منها أن تكون عاملاً في زعزعة البنية التقليدية للأسرة ومولداً رئيساً لتغيّر اتجاهات الخصوبة؛ إذ تُظهر الأرقام ضعف نسب مشاركة المرأة السورية في قوة العمل<sup>(٥٧)</sup> وعدم تطور هذه المشاركة فعلياً عبر الزمن. كما تعاني المرأة السورية، إلى جانب ضعف وتذبذب مشاركتها في قوة العمل، بطالة تفوق ضعف بطالة الرجال، وذلك منذ بداية الثمانينيات وحتى وقتنا الحاضر<sup>(٥٨)</sup> (الجدول رقم (٤)).

#### الجدول رقم (٤)

النسب المتوية لمشاركة المرأة السورية في قوة العمل، ونسب البطالة عند الجنسين (أعوام مختارة)<sup>(٥٩)</sup>

العالم	١٩٧٨/١٩٧٦	١٩٨٤	١٩٩١/١٩٨٩	١٩٩٨	٢٠٠٤	٢٠١٠-٢٠٠٩	٢٠١١
نسب مشاركة المرأة في القوة العاملة <sup>١</sup>	٩,٣	١٣,٩	١٠,٤	١١,٣	١٧,٣	١٤,٣	١٤,٢
نسبة البطالة لدى الذكور <sup>٢</sup>	٤,٥	٤,١	٥,١	٨,٦	١٠,٧	٦,٢	١٠,٤
نسبة البطالة لدى الإناث <sup>٢</sup>	٤,١	٨,٢	٩,٨	١٠,٥	٢٢	٢٢	٣٧,١

٥٣ دراسة الخدمات المقدمة للطفل في القطر العربي السوري (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء واليونيسيف، ١٩٧٩)، ص ٤٢.

٥٤ تقرير التقييم السكاني القطري، ص ٧٧.

٥٥ «أهم المؤشرات السكانية لعام ٢٠٠٤»، (نشرة على شكل بروشور، أصدرها في دمشق المكتب المركزي للإحصاء بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان).

٥٦ المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٩: المحافظات السورية في أرقام (الأسر السورية) (دمشق: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء وجامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، ٢٠١١)، ص ١٦.

٥٧ المقصود هنا نسبة مشاركة المرأة في العمل المأجور، حيث إن مساهمة المرأة السورية في أنواع العمل غير المأجور (ضمن أطر الأسرة أو العائلة الكبيرة خاصة) تبقى هي الأساس لمساهمتها الاقتصادية، مقابل ضعف مساهمتها في العمل المأجور، كما تُظهر أرقام الجدول.

٥٨ تجدر الإشارة إلى أن بعض الاختلافات في مثل هذا النوع من البيانات قد يرجع إلى اختلاف المصادر واختلاف الدقة بين مصدر وآخر، وهو أمر يستحق بحد ذاته وقفة مطوّلة ليس مجالها هنا.

٥٩ مصادر بيانات الجدول رقم (٤):

١- بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٤: خوري والكفري، ص ٢٢٤؛ عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨: تقرير التقييم السكاني القطري، ص ٨٩؛ عام ٢٠٠٤: «أهم المؤشرات السكانية لعام ٢٠٠٤»؛ عام ٢٠٠٩: المسح الصحي الأسري، ص ١٨، وعام ٢٠١١: استناداً إلى بيانات مسح

قوة العمل السريع لعام ٢٠١١، متوافر على الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي للإحصاء في سورية: [www.cbssyr.org](http://www.cbssyr.org)

المصادر. ٢- تم حساب القيم لجميع الفترات الزمنية بالاعتدال على بيانات المجموعات الإحصائية. ما عدا عام ١٩٩٨: تقرير التقييم السكاني القطري، ص ٩٠؛ عام ٢٠٠٤: «أهم المؤشرات السكانية لعام ٢٠٠٤»؛ وعام ٢٠١١: مسح قوة العمل السريع لعام ٢٠١١،

على الموقع الإلكتروني: [www.cbssyr.org](http://www.cbssyr.org)

من جانب آخر، توسّع إلى حد ما انتشار خدمات الصحة الإنجابية، وعبر عنه ارتفاع طفيف في نسب تقديم خدمات متكاملة في مجال الصحة الإنجابية من ١٢ في المئة في بداية التسعينيات إلى ١٨ في المئة في أواخرها<sup>(٦٠)</sup>. كما كان الارتفاع التدريجي لنسب استخدام النساء السوريات وسائل تنظيم الأسرة أحد أوجهه (٥٨ في المئة عام ٢٠٠٦ كما سبق وأشارنا). بالإضافة إلى ذلك، استمرت معدلات وفيات الرضع في الانخفاض، فتراجعت من ٢٤ في الألف عام ١٩٩٠ إلى ١٨ في الألف عام ٢٠٠٦. في مقابل ذلك، لم يسجل معدل وفيات الأمهات الانخفاضات المرجوة منه، فبقي مرتفعاً رغم تراجعها من ١٤٣ وفاة لكل مئة ألف ولادة حية عام ١٩٩٠ إلى ٧١ عام ١٩٩٨، ثم إلى ٥٨ عام ٢٠٠٦<sup>(٦١)</sup>.

وهكذا، تحققت منذ تصريح مؤتمر القاهرة عام ١٩٩٤ خطوات إيجابية إلى حد ما في مجال التنمية الاجتماعية، لكنها لم تؤد إلى تحقيق التغيّر المنشود على المستوى السكاني، ليس بالدرجة المأمولة منها على أي حال. في الوقت نفسه، كانت الجهات الرسمية السورية تعمل على ما سمّته - وما زالت تسمّيه - «بلورة سياسة سكانية». وبالرغم من أن الصيغة النهائية لهذه السياسة لما تخرج إلى النور بشكل رسمي ومعلن، فإن عناصرها الرئيسية اتضحت وأضحت في قيد التطبيق فعلاً.

قد يكون من الملائم اعتبار عام ٢٠٠٣ تاريخاً مفصلياً في هذا المجال؛ ففي هذا العام تم إنشاء «الهيئة السورية لشؤون الأسرة»<sup>(٦٢)</sup>، وهي هيئة رسمية مرتبطة مباشرة برئاسة مجلس الوزراء. يقول موقعها الرسمي إن رسالتها هي «العمل من أجل الأسرة السورية بما يضمن حمايتها وبناءها على أسس متكافئة بين أفرادها، وتمكينها من المشاركة الفاعلة في عملية التنمية، وبما يضمن توسيع العدالة الاجتماعية، وتحسين المستوى العام للأسرة على الصعيد كافة». وتحدد لنفسها مجموعة من المهام، من أبرزها «العمل على حماية الأسرة وتعميق تماسكها والحفاظ على هويتها وقيمها، وتحديث البيئة التشريعية المتعلقة بشؤون الأسرة وتطوير القوانين واقتراح الجديد منها، وتأمين قيادة نشطة وفاعلة في مجال الأسرة والسكان...».

لا تصرح الهيئة إذًا، كما هي حال الخطاب الرسمي دائماً، بسياسة عامة لخفض النمو السكاني. لكنها اتخذت، منذ تاريخ إنشائها، إجراءات وخطوات عدة تتبنى بشكل مباشر مثل هذه السياسة. ولعل أبرز مثال على ذلك يتجلى في ما تبنته الهيئة من حملات إعلانية رسمية وموسّعة الانتشار إعلامياً، وهي حملات تحمل بلا شك بصمات إرادة حقيقية لخفض حجم الأسرة. ترجع الحملة الأولى إلى تاريخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، وكان شعارها: «أسرة أصغر، مستقبل أفضل». والحملة الثانية في ٩ أيار/ مايو ٢٠٠٧، وحملت شعار: «أسرة أصغر، أمومة أفضل». تمثّل هاتان الحملتان مثلاً صارخاً لتغير الرؤية الرسمية إلى المسألة السكانية، ولتحرك فاعل باتجاه تدعيم منظور سكاني جديد يتجاوز الكثرة العددية ويحاول طرح قضية النوع: «أسرة أفضل» كبديل من الكم الذي شكّل الهدف طوال عقود خلت.

بالإضافة إلى دور الهيئة السورية لشؤون الأسرة في العمل على بث منظور سكاني جديد (والعمل في الوقت ذاته على التوسع في برامج تنظيم الأسرة وتنشيط هذه البرامج ودعمها)، يشكّل تعديل النص القانوني المتعلق بإجازة الأمومة، الذي تم عام ٢٠٠٢، علامة فارقة لتغيّر الفعل السياساتي الرسمي مع بدايات القرن الحادي والعشرين، وسيره باتجاه سياسة حد من النمو السكاني، بشكل أكثر فأكثر صراحة.

٦٠ تقرير التقييم السكاني القطري، ص ٧٥.

٦١ انظر: باروت، حالة سكان سورية، ص ٢٢٠، وتقرير التقييم السكاني القطري، ص ٧٦.

٦٢ تم إنشاؤها بالقانون رقم ٤٢ لعام ٢٠٠٣. لمزيد من المعلومات، يمكن الاطلاع على الموقع الرسمي للهيئة على الرابط التالي:

<<http://www.scfa.gov.sy/portal/home.php?lang=1>>.

مُنحت إجازة الأمومة للنساء السوريات العاملات في القطاعين العام والخاص، بموجب المادة ٥٧ من قانون الموظفين، عام ١٩٦٨. وكانت مدتها شهرين اثنين براتب كامل، وهي قابلة للتمديد إذا رغبت الموظفة في ذلك، على ألا تزيد مدة التمديد على شهر واحد، بنصف راتب<sup>(٦٣)</sup>.

يرجع أول تعديل عرفه هذا النص القانوني إلى عام ١٩٨٥ (القانون رقم ١، المادة ٥٤)، وقد تم من خلاله زيادة مدة الإجازة لتصبح خمسة وسبعين يوماً بدلاً من ستين، قابلة للتمديد شهراً آخر بأجر يبلغ ٨٠ في المئة، وشهراً تالياً له بلا أجر<sup>(٦٤)</sup>. وهو تعديل يسعى إلى تسهيل عمل المرأة بما لا يتعارض مع واجباتها الأمومية، ويتماشى مع واقع بدايات الإحساس بأزمة النمو السكاني في منتصف الثمانينيات، ومع الاعتقاد السائد في ذلك الوقت بأن معالجتها تبدأ بالتنمية الاجتماعية، بوجهيها الرئيسين، وهما تعليم المرأة وعمالها.

تجدد الإشارة هنا إلى أن إجازة الأمومة منذ إنشائها، كانت تُمنح للمرأة أيًا يكن ترتيب مولودها. وقد استمر الأمر كذلك حتى عام ٢٠٠٢، وهو ما نعتبره نقطة فاصلة؛ فيموجب المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لهذا العام، تم رفع مدة إجازة الأمومة من جديد، ولكن على أن يؤخذ في الحسبان هذه المرة ترتيب المولود لدى الأم: «تعديل المادة /٥٤/ من القانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم /١/ لعام ١٩٨٥ وتصبح كما يلي: تمنح العاملة (إجازة أمومة) بكامل الأجر مدتها ١٢٠ يوماً عن المولود الأول، ٩٠ يوماً عن المولود الثاني، ٧٥ يوماً عن المولود الثالث فقط. (...)، تمنح من ترغب من العاملات إجازة أمومة إضافية مدتها شهر واحد بدون أجر»<sup>(٦٥)</sup>.

إن وقفة متعمقة عند هذه التغيرات الأخيرة تُظهر نزعة أكيدة لتشجيع النساء على العمل من جهة، وعلى إنجاب أطفال أقل من جهة أخرى. فزيادة مدة إجازة الأمومة المدفوعة هي بلا شك خطوة إيجابية يمكنها أن تشجع نساءً على الدخول إلى الحياة العملية، وتساعد أخريات على الاحتفاظ بأعمالهن بعد إنجاب طفل، شريطة ألا يتجاوزن مرتبة الأمومة الثالثة؛ إذ إن بدءاً من عام ٢٠٠٢، لم يعد إنجاب طفل رابع فما فوق يعطي المرأة الحق في إجازة الأمومة.

إذًا، بعيداً عن التساؤل عن وجود أو عدم وجود سياسة للحد من النمو السكاني<sup>(٦٦)</sup> في سورية، لا يترك هذا المرسوم شكاً في وجود تحرك واضح للحد من الولادات. ولم يعد المولود الرابع «مرغوباً فيه» على المستوى الرسمي. بل إن كل مولود إضافي يقلل من امتيازات الأم حتى في المراتب الأمومية السابقة على الرابعة. وهكذا، تُمنح الأم أكبر التسهيلات لتمكين من العمل، أو الاحتفاظ بالعمل، عند ولادة أول مولود لها (١٢٠ يوماً بكامل الأجر)، ثم تُمنح امتيازات أقل عند ولادة الثاني (٩٠ يوماً)، وتتقلص مدة الإجازة مرة ثالثة مع المولود الثالث (٧٥ يوماً فقط). ويظهر المولود الرابع «زائداً»، فيتوقف كل امتياز معه. وليس أوضح من هكذا مثال على وجود «إرادة قصدية» لتعديل سير النمو السكاني، هذه المرة في اتجاه إبطائه.

لكن السياسة السكانية ما زالت مشروغاً في طور الدراسة، كما يبدو من التصريحات الرسمية المتكررة، وما زالت مشروغاً قيد «البلورة» منذ بدء العمل عليه عام ١٩٩٤. ومع ذلك، يقدم التقرير الأول بشأن حالة سكان سورية

٦٣ انظر: نهاد حنبلي [وآخرون]، أضواء على وضع المرأة في الجمهورية العربية السورية، الدراسات الاجتماعية؛ ٤٤ (دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٧٢)، ص ٧٦.

٦٤ انظر: تقرير التقسيم السكاني القطري، ص ٤٦.

٦٥ نُشر نص القانون كاملاً على الموقع الرسمي لوزارة الإعلام السورية: <<http://www.moi.gov.sy/ar>>

٦٦ كما يمكن الاطلاع عليه على الموقع موقع نساء سورية الإلكتروني: <<http://www.nesasy.org/index.php/-79/89--35-----2002>>

٦٦ إن مثل هذه الإجراءات يعكس من وجهة نظرنا إرادة للحد من النمو السكاني. وهي، وإن تكن لا تشكل بالفعل سياسة سكانية لضبط النسل، إلا أنها تمهد الطريق لها، على المستوى المجتمعي على الأقل.

لعام ٢٠٠٨ قراءة لا تخلو من عناصر صريحة - أكثر من أي وقت مضى - لسياسة سكانية «التوسية»، لسياسة حد من النمو السكاني؛ إذ يشدد على «المساندة السياسية لبرنامج سكاني وطني يقوم على أسرة أصغر، مستقبل أفضل (...)، وعلى وضع حوافز متعلقة بمستوى الإنجاب (٢-٣) أطفال تتولى مؤسسات المجتمع الأهلي والمحليات تنفيذها، لا سيما في الريف، من قبيل تطبيق منح أو قروض لأفضل أسرة في المجتمع الريفي طبقاً لمعايير سكانية (صحة إنجابية، أسرة مثالية - مثقفة... إلخ.)، ومنح مكافأة مادية ومعنوية للمرأة العاملة في مجموعات المسار البطيء والمغلق التي تحافظ على مستوى الإنجاب بمعدل (٢ - ٣) أطفال حتى الخمسين من عمرها»<sup>(٦٧)</sup>.

تقدم هذه المقترحات علامات مهمة لتحول جذري في المنظور السكاني الرسمي؛ فبعد عقود من مكافأة الأسر الكثيرة العدد بوسام الأسرة (١٩٥٢ - ١٩٨٧)، وعقود من التخبّط طوال ما يقرب من عشرين عامًا تلت، ها نحن أمام اقتراح معاكس يهدف إلى مكافأة الأسر القليلة العدد. وهو يأتي متكاملًا مع ما كان قد بُدئ بالفعل من تقليل امتيازات كثرة الإنجاب، عبر إلغاء إجازة الأمومة بعد الطفل الثالث.

انطلاقًا مما سبق، يصبح في الإمكان القول إن سياسة سكانية سورية للحد من الإنجاب كانت في طور التطبيق، قبل أن ينتهي صوغها وإعلانها؛ إذ ظلت ارتباطات النظرة القيمية الماضية تشد نحوها المنظور الرسمي، وتعيق التصريح بأن المشكلة السكانية في سورية هي بالفعل مشكلة زيادة في السكان يتوجب الحد منها، وخصوبة يتوجب - حرفيًا - العمل على خفضها، وأبقت بالتالي على النظرة الكلية القائمة على اعتبار المشكلة السكانية أحد أوجه المشكلات التنموية، تُقرأ من خلالها وفي تفاعلها معها، ولا تُعالج بذاتها ولذاتها.

إن تأخر هذه «البلورة» المنتظرة للسياسة السكانية السورية دفع الكثير من العاملين في هذا المجال، وخاصة ضمن الهيئة السورية لشؤون الأسرة، إلى المطالبة بأن يُعلن أخيرًا وجود مشكلة سكانية حقيقية في سورية. من أوضح أمثلة ذلك ما كتبه مدير المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية في دمشق، وعضو الهيئة السورية لشؤون الأسرة، محمد أكرم القش، في هذا السياق: «إذا كانت سورية في ما مضى (خلال العقود الخمسة الماضية) استطاعت أن تستوعب الزيادة السنوية لحجم السكان فيها وتمتص المشكلات السكانية المرافقة لهذه الزيادة (...)، فإن جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية تشير إلى أن ذلك سيكون متعذرًا في المرحلة القادمة في حال استمرت الاتجاهات الحالية لوتائر النمو السكاني ومحدداته دون تدخل أو ضبط فعال عبر مجموعة من الإجراءات الكمية والنوعية المتكاملة فيما بينها والمؤثرة في اتجاهات النمو السكاني وفي نوعية الخصائص السكانية (...)». إن أية مقارنة حالية للمسألة السكانية في سورية بعلاقتها مع التنمية لا بد أن تنطلق من الاعتراف، أولاً، بأن سورية تعاني من مشكلة نمو سكاني تحتاج إلى ضبط وتحكم<sup>(٦٨)</sup>.

تبدو الصورة السياساتية للديموغرافيا السورية اليوم إذاً على مفترق طرق بين ماضٍ يحمل كل خصائص نزعة المولودية المتبناة رسميًا وشعبيًا (وما زالت حاضرة في نصوص القوانين السورية المانعة لوسائل منع الحمل، كما في العثرات الكثيرة التي حالت وتحول دون استمرارية انخفاض الخصوبة السورية، وترسُّخ التحول الديموغرافي فيها)، وحاضرٍ أخذ يحمل عامًا بعد عام علامات نزعة ضبط للنمو السكاني وحدّ من الخصوبة، تعكس إدراكًا لحقيقة أن الأوان قد آن لإعلان التخلي عن «هوية» ديموغرافية ارتبطت طوال عقود بـ «هوية» انتماء وطني وقومي من جهة، وعن منظور تنموي آمن طويلًا بأن الكثرة العددية مصدر قوة ونماء من جهة أخرى.

ما بين هذين الطرفين، لا يبدو مسار التحول الديموغرافي السوري محسومًا، ومع ارتفاعات الولادات المطلقة

٦٧ باروت، حالة سكان سورية، ص ١٤٠-١٤١.

٦٨ محمد أكرم القش، «المسألة السكانية في سورية: من التحدي إلى المشكلة وضرورات الشروع بسياسة سكانية»، (المعهد العالي للبحوث والدراسات السكانية، ٢٠١٠)، ص ١-٢، على الموقع الإلكتروني: <www.hidsr.edu.sy/index.php?page\_id=119>



ومعدلات المواليد الخام الأخيرة، كان لا بد من الوصول إلى تبني سياسة سكانية تعلن من بين أهدافها المباشرة خفض الخصوبة والحد من النمو سكاني الذي تزداد، عقدًا بعد آخر، صعوبات استيعابه تنمويًا. ولربما توجب أخيرًا أن تقود هذه السياسة (التي تبلورت بشكلها النهائي عام ٢٠١١)<sup>(٦٩)</sup> إلى إعادة النظر في القوانين المانعة لوسائل منع الحمل، والتي تؤكد - ببقائها في النص القانوني حتى يومنا هذا - أسبقية التغيرات السلوكية على تبني وإعلان التغير القيمي، الذي تشكل التشريعات القانونية أحد انعكاساته.

## ملاحظة ختامية

لو كنا بصدد إجراء هذه الدراسة منذ نحو عامين، لربما كان من الملائم اختتامها بمحاولة استشراف مستقبل التحول الديموغرافي السوري في ضوء السياسة السكانية الراهنة، إلا أن الظروف الخاصة التي تعيشها البلاد ستفرز بلا شك تغيرات مهمة في البنية الديموغرافية (وكذلك في البنى الاقتصادية والاجتماعية)، تجعل من الصعوبة بمكان استكمال الصورة المستقبلية.

إن الصراع القائم اليوم على الأرض السورية لا بد أن يترك آثارًا مباشرة على مستويات النمو السكاني المحتملة. وستتأثر مجمل مؤشرات حركية السكان الرئيسة (المولودية والوفيات والهجرة) بشكل مباشر بالأزمة التي تفرض اليوم - وفرضت منذ بداياتها - وقائع ديموغرافية جديدة، الأمر الذي قد يولد بحده ذاته حاجة مستقبلية إلى إعادة بناء السياسة السكانية الأخيرة (التي لم تدخل حيز التنفيذ فعلاً)، بما يتماشى مع هذه الوقائع.

لعل ارتفاع حجم الوفيات يمثل الظاهرة الأكثر وضوحًا للعيان عند الحديث عن تغير حركية السكان في ظل صراع داخلي، كالذي يجري في سورية اليوم، يليه في ذلك ازدياد حركة الهجرة الداخلية والخارجية (إرادية كانت أو قسرية). إن هذين الشكلين من الحركية الديموغرافية يُفقدان التركيبة السكانية القائمة كثيرًا من توازنهما، بتركز الوفيات في فئات عمرية دون غيرها، أو في مناطق جغرافية دون أخرى، وكذلك باستقرار مجموعات اجتماعية - تحمل معها خصائصها الديموغرافية الخاصة - في مناطق أخرى تشابه كثيرًا أو قليلًا معها<sup>(٧٠)</sup>.

في المقابل، يبدو استشراف المولودية ومعدلات الخصوبة أكثر تعقيدًا وصعوبة؛ فكثيرًا ما تنزع المجتمعات البشرية - برد فعل طبيعي على زيادة الوفيات - إلى تعويض «كثرة الموت» ب«كثرة الولادات»، وهو أمر عرفته المجتمعات البشرية، خاصة في المراحل «السابقة على التحول»، حيث تلازمت معدلات الوفيات المرتفعة بمعدلات ولادات عالية ضمنت - على الأقل - استقرار معدلات النمو السكاني، إن لم يكن ارتفاعها.

أضف إلى هذا وذاك ضرورة أن يؤخذ في عين الاعتبار حجم الدمار في البنية التحتية، وحجم فرص العمل الضائعة نتيجة إغلاق الكثير من المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، عند استشراف مستقبل القوة العاملة؛ ففي مقابل ارتفاع وفيات الشباب في سن العمل (بسبب انخراط أعداد كبيرة منهم في العمليات العسكرية، والهجرة الخارجية للبعض الآخر)، وبالتالي نقص قوة العمل المتاحة، هناك تراجع في فرص العمل بحدها ذاتها يتطلب إعادة تقييم كلا المعطين، البشري والمادي، في العملية الاقتصادية المستقبلية.

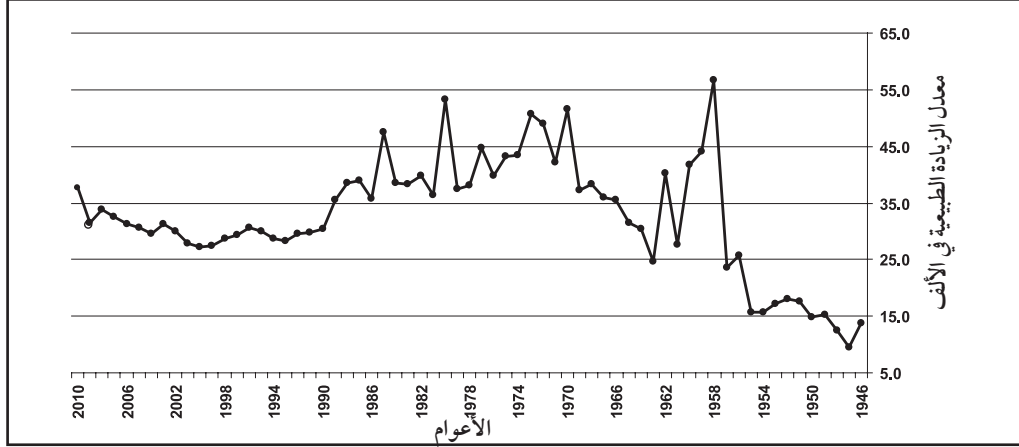
٦٩ أنجزتها الهيئة السورية لشؤون الأسرة، وأقرتها اللجنة الوطنية العليا للسكان، لكنها لم تعلن على المستوى الرسمي والإعلامي، على الأرجح بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

٧٠ تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن البنية الديموغرافية السورية تتسم بتنوع وتغاير كبير بحسب المناطق الجغرافية، ليس فقط وفقًا للتقسيم التقليدي (ريف - مدينة)، ولكن بين المدن والمحافظات المختلفة أيضًا. فعلى سبيل المثال لا الحصر، ووفقًا ل: «أهم المؤشرات السكانية لعام ٢٠٠٤» (تاريخ آخر تعداد شامل للسكان)، بلغ معدل النمو السنوي للسكان ٧,١ في المئة في السويداء مقابل ٣,٠ في المئة في درعا على سبيل المثال. وبلغت نسبة الأطفال دون ١٥ عامًا ٤٧ في المئة في دير الزور مقابل ٣,٢٩ في المئة في طرطوس. وبلغ معدل الخصوبة الكلية للمرأة الواحدة نحو ١,٨ من الأطفال في السويداء، ١,٢ في اللاذقية، ٥,٢ في دمشق، ٨,٣ في حلب، وصولاً إلى ٥,٥ في الرقة و ٢,٦ في دير الزور، الأمر الذي يشير بوضوح إلى تنوع الأنماط الديموغرافية مكانيًا.



## ملحق

الشكل (١-أ): معدل الزيادة الطبيعية في الألف  
سورية (١٩٤٦-٢٠١٠)



## المراجع

### ١- العربية

- الأخرس، عبد المالك [وآخرون]، المؤتمر الدولي حول السكان، التنمية وأهمية الرقم الإحصائي، عقد في مدينة حمص ٢٥-٢٧ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٣. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٨٥.
- باروت، محمد جمال [وآخرون]. التقرير الوطني الاستراتيجي الأساسي الأول لمشروع سورية ٢٠٢٥: محور الاقتصاد والإنتاجية. دمشق: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٧.
- \_\_\_\_\_ (رئيس الفريق والمحرر)، حالة سكان سورية: التقرير الوطني الأول. دمشق: الهيئة السورية لشؤون الأسرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ٢٠٠٨.
- تقرير التقييم السكاني القطري في الجمهورية العربية السورية (دمشق: [د.ن.].، ٢٠٠١).
- الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٥٤. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٥٥.
- الجمهورية العربية السورية، وزارة التخطيط. المجموعة الإحصائية السنوية السورية لعام ١٩٦٩-١٩٧٠. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٧١. (١٩٨٠ إلى ٢٠١١).
- حنبلي، نهاد [وآخرون]. أضواء على وضع المرأة في الجمهورية العربية السورية. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٧٢. (الدراسات الاجتماعية؛ ٤٤)
- خوري، عصام ومصطفى العبد الله الكفري. قضايا حول السكان والتنمية في الوطن العربي. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٣.
- دراسة الخدمات المقدمة للطفل في القطر العربي السوري. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء واليونيسيف، ١٩٧٩.
- العطري، ممدوح. قانون العقوبات: معدلاً ومضبوطاً على الأصل حتى عام ٢٠٠٥. دمشق: مؤسسة النوري للطباعة والنشر، ٢٠٠٥.

المسح الديموغرافي المتكامل لعام ١٩٩٣: الدراسات التحليلية. دمشق: المكتب المركزي للإحصاء، ١٩٩٥.  
المسح الصحي الأسري في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٩: المحافظات السورية في أرقام (الأسر السورية).  
دمشق: الجمهورية العربية السورية، المكتب المركزي للإحصاء وجامعة الدول العربية، قطاع الشؤون  
الاجتماعية، ٢٠١١.

## ٢- الأجنبية

### Books

- Démographie et politique: [séminaire international, Amsterdam, octobre 1995]*. Coordonné par Francis Ronsin, Hervé Le Bras et Élisabeth Zucker-Rouvillois. Dijon: EUD, Éd. universitaires de Dijon, 1997.
- Démographie et sociologie: Hommage à Alain Girard*. Paris: publications de la Sorbonne, 1986. (Homme et société; 11)
- Dupret, Baudouin [et al.]. *La Syrie au présent: Reflets d'une société* Paris: ACTES SUD, 2007. (La Bibliothèque arabe)
- Landry, Adolphe, *La Révolution démographique: Etudes et essais sur les problèmes de la population* (Paris: INED, 1982).
- Pressat, Roland. *Dictionnaire de démographie*. Paris: Presses universitaires de France, 1979.
- Rollet-Echalier, Catherine. *Introduction à la démographie*. Publ. sous la dir. de François de Singly. Paris: Nathan, 1995. (128: sociologie; 99)
- Schultz, Theodore W. (ed.). *Food for the World*. Chicago: University of Chicago Press, [1945].
- La Syrie d'aujourd'hui*. Centre d'études et de recherches sur l'Orient arabe contemporain [de l'Université de Provence]; [rédigé] par A. M. Bianquis [et al.]; édité par André Raymond. Paris: Éditions du Centre national de la recherche scientifique, 1980.
- Tapinos, Georges-Photios. *Eléments de démographie: Analyse, déterminants socio-économiques, et histoire des populations*. Paris: A. Colin, 1985. (Collection U. Série Sociologie)

### Periodicals

- Chesnais, Jean-Claude. "L'Effet multiplicatif de la transition démographique," *Population*: vol. 34, no. 6, 1979.
- Courbage, Youssef. «Evolution démographique et attitude politique en Syrie.» *Population*: vol. 49, no. 3, 1994.
- \_\_\_\_\_. «Fertility Transition in Syria: From Implicit Population Policy to Explicit Economic Crisis.» *International Family Planning Perspectives*: Vol. 20, no. 4, December 1994.
- \_\_\_\_\_. «Fin de l'«explosion» démographique en Méditerranée?.» *Population*: vol. 50, no. 1, 1995.
- Helbaoui, Youssef. «La Population et la population active en Syrie.» *Population*: vol. 18, no. 4, 1963.
- Notestein, Frank W. «The Facts of Life.» *Population*: vol. 1, no. 4, 1946.
- Samman, Mouna Liliane, «La Situation démographique de la Syrie.» *Population*: vol. 31, no. 6, 1976.

### Documents

- «Recommandation du Directeur exécutif: Assistance au gouvernement de la République Arabe Syrienne.» (Appui à un programme global en matière de population, deuxième session ordinaire, Conseil d'administration du programme des Nations Unies pour le développement et du Fond des Nations Unies pour la population, New York, 1996).